

Al-Zaytouna Centre
for Studies & Consultations



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

One Day Seminar

حلقة نقاش

The Palestinian Issue القضية الفلسطينية

Strategic Evaluation 2012 - Strategic Assessment 2013

تقييم استراتيجي 2012 - تقدير استراتيجي 2013

مداخلة

رؤية التأثير العربي في القضية الفلسطينية

ومساراته المحتملة 2012-2013

أ. محمد جمعة



Crowne Plaza - Beirut - Lebanon
February 6th, 2013

فندق كراون بلازا - بيروت - لبنان
6 شباط/ فبراير 2013

التأثير العربي في القضية الفلسطينية ومساراته المحتملة

2012-2013

محمد جمعة*

يمكن وصف التأثير العربي، والسياسات العربية (على، وتجاه) القضية الفلسطينية في سنة 2012، بأنها امتداد لخطّ ومسار السنة السابقة 2011. وفي بعض الحالات استمراراً لسياسات وأوضاع ما قبل الثورات، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

أولاً: أن سنة 2012 كانت سنة انتقالية، شهد العالم العربي فيها استمراراً لحزمة التطورات والتحويلات، كانت قد بدأت السنة السابقة 2011. حيث تنامت حالة عدم الاستقرار في دول "الربيع العربي". ووجهت الخطوات السياسية التي بدأت تلك البلدان في اتخاذها بعقبات وتحديات، بعضها لأوضاع هيكلية موروثية من النظم السابقة (الحالة المصرية). وفي أخرى لوجود فراغ مؤسسي وسياسي، نتيجة تاريخ مديد من شخصنة الحكم والسلطة، وعدم وجود نظام أصلاً (الحالة الليبية). بينما لا تزال ثلاثة تعاني آلام مخاض عسير يصعب معه التنبؤ بما إذا كانت السنة الجديدة ستجلب معها "ربيعاً" جديداً، أم سيتواصل فيها خريف الغضب الذي امتد بطول سنة 2012 (الحالة السورية).

وأيضاً بعض الدول التي لم يظهر فيها "الربيع العربي" بعد، واجهت خلال سنة 2012 اضطرابات واحتجاجات سياسية أوسع نطاقاً، وأشد سخونة من تلك التي شهدتها في السنة السابقة، خصوصاً في الأردن والمغرب والسودان. وفي المقابل، فإن حزمة الدول التي خرجت حكوماتها ونظمها سالمة من تسونامي ثورات سنة 2011، ظلت في منأى عن المد الثوري.

وبالتالي، فإن الصورة كاملة للداخل في دول العالم العربي خلال السنة الماضية، تعكس امتداداً لخطّ ومسار السنة السابقة لها. وبالرغم من اتساع نطاق بعضها، أو انتقالها إلى مستويات أعلى، فإنها تظل جميعاً، وفي التحليل الأخير، داخل الإطار ذاته.

ثانياً: أن المناخ الثوري وإن ظلّ يغلف الفضاء العربي بشكل عام، إلا أن السياق العربي بالمقابل ظلّ محكوماً في سيرورته بثنائية "بقاء القديم إلى جوار الجديد"... فثمة أنظمة جديدة يُفترض أنها ثوريه إلى جوار أنظمة قديمة. الأولى بدت منكفئة، لأسباب كثيرة، نحو الداخل، أما

* محمد جمعة: خبير متخصص في الصراع العربي - الإسرائيلي، باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الثانية فبدت مستنفرة ومبادرة، كما أظهرت استعداداً كاملاً للتدخل، ولو بشكل سلبي، في شؤون الجوار مخافة انتقال عدوى الثورات إليها.

جملة التفاعلات الناتجة عن هذه الثنائية أفضت إلى زيادة الوزن النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي، والمحصلة أنه لم يحدث أي تغيير يذكر على صعيد المقاربات العربية بشأن مسيرة التسوية، نتيجة أن المقاربة الخليجية للملف ذاته لا تزال تحتفظ بطبيعتها القديمة، لجهة التمسك بمسار المفاوضات الثنائية.

والشاهد أن اجتماعات لجنة المتابعة العربية، سواء اجتماع القاهرة (شباط/ فبراير 2012) أو اجتماعي الدوحة (تموز/ يوليو - كانون الأول/ ديسمبر 2012) لم تسفر جميعها عن جديد يتخطى حدود السيناريو الذي كانت السلطة الفلسطينية قد أعدت نفسها له، لشراء مزيد من الوقت حتى الانتخابات الأمريكية، بدعوى أن إدارة أوباما في فترة ولايته الثانية ستختلف عن الأولى، وحتماً ستمارس الضغط على حكومة نتنياهو الجديدة، وتصفى حسابها الطويل معها.

وهذا يعنى في التحليل الأخير أن التغيير الذي طرأ على خريطة العلاقات العربية - الفلسطينية، وانفتاح قوس اتصالات حماس وعلاقتها العربية والإقليمية، خلال العامين الماضيين، لن يعفيها من مجابهة الضغوط العربية والإقليمية المطالبة بتحديد موقف صريح تجاه حلّ الدولتين ومسألة الاعتراف بـ"إسرائيل". وأن التحولات الإقليمية ذاتها التي قدمت الدعم المعنوي والمادي لحماس، لا تزال تضعها مباشرة أمام خيار التفاوض في نهاية المطاف.

ثالثاً: أنه لا انقلاب في العلاقات العربية - الإقليمية، ولا في العلاقات العربية - الدولية، المحيطة بالقضية الفلسطينية، حتى الآن. فالبلد الوحيد بين دول "الربيع العربي" الذي قد يتسبب سقوط نظامه في تحول فعلي في خريطة العلاقات الدولية والإقليمية، وفي أكبر تبدل في خريطة علاقات وموازن المنطقة منذ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، هو سورية... ومعلوم أن الأزمة السورية مرشحة للاستمرار.

وقد أفضى تعقد تلك الأزمة خلال سنة 2012، وزيادة عدد الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين المنخرطين فيها، إلى حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل السوري. هذه الحالة (إلى جانب أسباب أخرى) ربما أغرت بدورها أطرافاً فلسطينية على الاستمرار في اتباع سياسة "الانتظار"، وعدم حسم خياراتها الاستراتيجية، وكذلك حيال تعاطيها وملفات مهمة مثل ملف المصالحة.

كذلك الأردن، ذلك البلد الذي منحته الجغرافيا مكانة "القلب" بين معظم أزمات المنطقة... والمرتبب عضويًا مع واحدة من أكثر ملفات وأزمات المنطقة سخونة (الصراع العربي - الإسرائيلي) لا تزال سياسات قاداته تتأسس على تقدير لديها بأن الوضع في الأردن وداخل الإقليم لا زال دون مستوى الإقدام على مخاطرة استراتيجية تهدد السلام الأردني - الإسرائيلي. وأنه لا زال بالإمكان التمسك بمسار التسوية كخيار استراتيجي، بغض النظر عن كونه وحيداً أو لا. وربما من هذه الزاوية، يعدّ (من وجهة النظر الدولية) بقاء العرش الهاشمي بوضعه الحالي؛ مهيمناً على شؤون الحكم في الأردن هو أحد ركائز الاستقرار على الجبهة الأردنية - الإسرائيلية، ولعقود طويلة. ما يعني أن التغيير السياسي في البلاد لن يحظى بالترحيب، حتى يصل إلى النقطة التي يصير فيها حتمياً لا مفر منه. ومن الملاحظ في هذا السياق أن حركة الاحتجاج الأردنية لم تشهد تحولاً عن الخط الإصلاحية الذي انتهجته منذ بدايتها أواسط كانون الثاني/يناير 2011. بل إن فشل الحركة (بعد عامين من الحشد والاحتجاجات) في التوحد على أجندة إصلاحية واحدة، وعدم قدرتها على تجاوز التعقيدات التي تفرضها خصوصية الحالة الأردنية، وأهمها في هذا السياق، الموضوع الفلسطيني المشتبك بقوة، وتلافي سياسات الداخل الأردني، مكن العرش الأردني حتى هذه اللحظة، من إدارة اللحظة الاحتجاجية، وتقديم أجندة إصلاحية لا تمسّ سلطات الملك.

ولا تزال حظوظ الإسلاميين في الأردن، بعد عامين من الاحتجاجات المستمرة، منخفضة جداً خلال سنة 2013، والشاهد ما حدث مؤخراً في انتخابات كانون الثاني/يناير الماضي. أما في مصر التي تعد مفتاح التغيير في المنطقة (ليس من زاوية الدور بالضرورة، ولكن من زاوية التأثير) لا يزال الدور الوظيفي للدولة المصرية في المحيط الجيو-سياسي (فيما له علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي) بعد عامين منذ اندلاع الثورة، على حاله القديم إلى حد بعيد. نعم المشهد الداخلي ضبابي وغير مؤكد، حيث المفاجأة هي المكون الثابت الوحيد، لكن على الصعيد الخارجي الأمر على النقيض تماماً... فعمليات تدعيم أواصر العلاقات مع الولايات المتحدة لا تزال مستمرة، في الوقت الذي لم يطرأ فيه أي تغيير جوهري في السياسة نحو إيران.

كذلك هناك توافق كامل على أن مصر يجب أن تبقى على "معاهدة السلام" مع "إسرائيل". الإخوان يبدو أنهم في عجلة من أمرهم لإتمام السيطرة الداخلية، لكن عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية والأمنية فالشعار المرفوع هو "الإصلاح لا الثورة". لذلك يلقي الإخوان بمعظم

أعباء العلاقة مع "إسرائيل" على الجيش، والمؤسسات الأمنية. في الوقت ذاته الذي يبدو فيه أنهم أدركوا ما يودّ محاورهم الغربيين سماعه، وأتقنوا قوله، أي أن الحركة ستحترم التزامات مصر الدولية، وأنها لن تقوم بتغييرات أحادية من جانبها في معاهدة السلام مع "إسرائيل".

معطيات البيئة الاستراتيجية العربية الجديدة:

جميع ما سبق لا يعني أن سنة 2012 لم تحمل جديداً، أو أن سنة 2013 ستكون سنة انتقالية كسابقتها، لن تشهد اختراق ما، أو تحولاً نوعياً له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق فإن المحدد لممكّنات السياسات العربية تعود (بدرجة كبيرة) إلى معطيات البيئة الاستراتيجية العربية (الثابت منها والمتحول) وتفصيلها كما يلي:

بيئة متحركة وأدوار متبادلة وغير مستقرة:

فالنتيجة المباشرة للثورات جاءت في صورة تفكيك للمحاور القديمة، وإعادة تركيبها مرة أخرى، وفق معطيات مركبة، يتجاوز فيها القديم والجديد من السياسات والأدوار. وقد شهدت السنة الماضية عملية تبادل في الأدوار الإقليمية، أهمها في هذا السياق:

أولاً: صعود الأردن كفاعل تقليدي من محور الاعتدال لملء الفراغ الذي أحدثه غياب حسني مبارك ونظامه. ولتمارس الدور التقليدي لنظام مبارك سابقاً، من خلال رفع مستوى التنسيق مع السلطة؛ لضمان عدم قطع الطريق على خيار المفاوضات. هذا ما شهدناه من خلال استضافة عمّان ما سُمّي بـ"المفاوضات الاستكشافية" في كانون الثاني/يناير من السنة الماضية. وإذا كانت سنة 2013 تحمل معها مؤشرات باحتمال استئناف المفاوضات مع اختلاف الأطراف والأهداف والمصالح، بحيث تكون مفاوضات عربية-إسرائيلية هذه المرّة لتوفير الغطاء العربي للنتازل القادم (تحت وهم أن الإدارة الأمريكية في مرحلة رئاسة أوباما الثانية ستكون أكثر استعداداً لفرض تسوية متسلّحة بتحالفها مع التيار الإسلامي الصاعد في المنطقة) فإن عودة الحديث عن الكونغرسية وعن مبادرات متعددة لاستئناف المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية، تشي بأن عمّان مرشحة للاضطلاع بدور مركزي على هذا الصعيد. طبعاً من دون أن نتجاهل حقيقة المواقف الإسرائيلية المتعنتة والمتطرفة، والتي من شأنها قطع الطريق على أي صيغة لحلّ نهائي أو انتقالي يحقق الحد الأدنى من الحقوق والمطالب والمصالح الفلسطينية، حتى على

صعيد خطوات بناء الثقة، مثل وقف الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى، وتحسين شروط الحياة الاقتصادية التي تتشدد بها ولا تساعد على تحقيقها.

ثانياً: تمدد الدور القطري تحديداً على الصعيد الفلسطيني، في الفراغ الذي خلفه غياب الدور السوري، وعدم رغبة النظام المصري في التورط في الشأن الفلسطيني أكثر من اللازم في هذه المرحلة على الأقل. لنشهد دوراً قطرياً على صعيد ملف المصالحة الفلسطينية (اتفاق الدوحة، شباط/فبراير 2012)، وتواجد قطري في مشهد مفاوضات التوصل لاتفاق وقف لإطلاق النار (تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، وزيارة الأمير القطري لغزة في الشهر ذاته.

ثم دور قطري فاعل على صعيد إعمار القطاع، وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة في غزة بعد العدوان الأخير عليها. وعلى الرغم من أن الدور القطري على صعيد ملفات المصالحة ومستقبل حماس وقطاع غزة تحديداً، قد يكون مرتكزاً على أسس ومنطلقات وبيئتي أهدافاً مغايرة تماماً للدورين السوري من جهة، والمصري من جهة أخرى، فإن المؤكد هنا أنه لم يكن ليتمدد هكذا، لولا الثورة المصرية، والأزمة السورية.

بل إن قطر، من هذه الزاوية، تُعدّ أحد أهم أضلاع المثلث (بالإضافة إلى تركيا، ومصر في ظلّ مرجعية الإخوان) الذي يُعول عليه كثيراً (أمريكياً وغريباً) في عملية "الاحتواء الثلاثي" المتوقعة لحماس، من خلال دفعها نحو المزيد من "الاعتدال" كي تكون جزءاً من الحلّ بالمعنى الغربي.

وفي السياق ذاته قد تتولى الدوحة ومعها أنقرة مهمة تدوير الزوايا الحادة في مواقف إخوان مصر، وحركة حماس، بغية دفعهما في المسار ذاته.

ثالثاً: الإدارة المصرية للملفات المرتبطة بالموضوع الفلسطيني، جاءت مزيجاً من التغيير والاستمرارية. فالعلاقات المصرية - الفلسطينية أصبح لها ملامح ومحددات جديدة، لكن لا تزال مسألة صياغة مقاربة مصرية جديدة بشأن التسوية، تقترب من المأمول عربياً وفلسطينياً، أمراً مؤجلاً ولا يحظى بالأولوية. عادت السياسة إلى جوار الأمن في تحديد ملامح وقسمات العلاقات المصرية - الحمساوية، لكن لا تزال المقاربة شبه المتوازنة هي الحاكمة للموقف المصري من الصراع الفلسطيني الداخلي.

وحتى بشأن الموقف المصري من العدوان الأخير على غزة، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ربما أسهم الإيقاع المصري السريع في إخفاء حقيقة أن مصر لم تكن أكثر من منسق للنشاط السياسي الدولي والإقليمي المصاحب لتلك الأزمة. وحجبت التغطية الإعلامية المكثفة

لخطوة استدعاء السفير المصري لدى "إسرائيل"، وكذلك زيارة رئيس الوزراء هشام قنديل للقطاع على رأس وفد وزاري رفيع، حقيقة أن النظام المصري فضل عدم المضي في إجراءات واستجابات مرتفعة السقف، تقطع بالضرورة ما بين القاهرة، ودورها كوسيط بين حماس و"إسرائيل".

والمفّت أن "إسرائيل" لا تزال (بالرغم من محاولاتها المتكررة إحراج الرئاسة المصرية) تتفهم مسألة انفراد مصر حتى هذه اللحظة بإملاء قواعد الاتصال المباشر مع "إسرائيل"، والمتمثلة في: اتصالات عسكرية وأمنية سرية، بدلاً من علاقات دبلوماسية علنية. إلى جوار تواصل منخفض المستوى من دون اتصال مباشر بين القيادات السياسية.

لكن من ناحية أخرى، فإن الأرضية المتحركة التي تمضي عليها التفاعلات، لا تضمن ثباتاً ولا استقراراً للأدوار العربية "الجديدة - القديمة"... أي أن سيناريوهات المستقبل تظل مرتبطة بدرجة أو بأخرى باحتمالات غير مؤكدة، وعوامل لا تزال في طور التفاعل. صحيح أن المستقبل دوماً يحمل عنصراً غير يقيني وغير محسوب، ولكن الحركة الشديدة التي أحدثتها الموجة الجديدة من الثورات، بالإضافة إلى عنصر آخر مهم مرتبط بازدياد عدد الفاعلين، والتضارب ما بين مصالح القوى والأطراف الفاعلة، يعني ارتهان مستقبل الأوضاع في المنطقة، بالتطورات غير المحسوبة، إلى جوار ارتباطه بالمسارات المحتملة أو المرجحة.

على سبيل المثال، إذا كان شكل التفاعلات داخل الإقليم، وداخل نظامه الرسمي (جامعة الدول العربية) يظل مرتهنأ إلى حدّ كبير، في الوقت الحالي، باستقرار الأوضاع في دول الخليج العربي... فإنه لا توجد ضمانات بالألّا تزيد مساحة الاضطرابات في تلك المملكات والإمارات. وبالتالي، إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية مرة أخرى، وفق المعطيات الجديدة. لا سيّما وأن سقوط الدكتاتوريات الجمهورية، وقيام منظومات برلمانية تقوم على أساس الانتخابات الحرة في مصر وتونس، سيوجد (أغلب الظن) أثراً نفسياً سيثدد الضغط لتغيير الأنظمة الملكية أيضاً.

ولا زالت حركات الاحتجاج تدير صراعاً محسوباً، يسعى إلى تحسين المواقع ولا يرغب في هذه المرحلة بتدمير أسس الملكية، غير إن الوعود التي قطعت مؤخراً باسم الملوك ستخضع لاختبار جماهيري أكثر شدة في سنة 2013، حيث إن الشباب المثقفين في الدول ذات الأنظمة الملكية مندمجون في الخطاب الجماهيري، وأعربوا مراراً عن تضامنهم مع الثورات في الدول الأخرى، ومن شأن هؤلاء أن يشكلوا تحدياً سياسياً واجتماعياً واسعاً للأسر المالكة، يطالب بتغيير حقيقي في المنظومة السياسية.

والشاهد على ذلك استمرار مظاهر الاحتجاج والحراك الشعبي خلال سنة 2012، من الإعلان عن تأسيس حزب الأمة المعارض في ثلاث دول خليجية (الإمارات، الكويت، السعودية) دفعة واحدة، إلى الهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له شركة أرامكو في 2012/8/15، والذي أدى لشل أجهزة الشبكة الداخلية للشركة، وتدمير ثلاثين ألف نظام حاسب آلي هناك. فإذا ما تطورت هكذا احتجاجات إلى ما هو أكبر، بفعل ازدياد الاحتقان، أو ربما حادث قذري مباغت، يفجر أزمة الخلافة داخل البيت السعودي تحديداً، أو محاولة إيران تفعيل ورقة الأقليات الشيعية في تلك المناطق (كرد فعل على سقوط نظام بشار في سورية على سبيل المثال) فإن التدايعات ستكون كبيرة وممتدة، بداية من شكل التفاعلات داخل النظام العربي ومراكز القوى بداخله، مروراً بنطاق النفوذ الإيراني داخل المنطقة، وربما حتى تهديد العرش الأردني، أو على الأقل، تمكين الحركة الإسلامية من فرض أجندتها، وما سيكون لهذه الأجندة من انعكاسات على الساحة الأردنية والقضية الفلسطينية ومجمل الملفات المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي.

أيضاً، ومن ناحية أخرى، فإن حدود قدرة الإخوان على التحكم في صناعة مستقبل مصر ليست مُعطى يقينياً حتى الآن، على الرغم من أنهم الأكثر قدرة على التأثير الآن. ففي ظلّ هذا الوضع غير المستقر والمتحرك، الذي سيظل يشهد قدراً غير قليل من الاضطرابات، لن يكون الإخوان قادرين على التحكم كلياً في صناعة المستقبل بالتأكيد، بل سيظل ذلك مرهوناً بمجموعة تفاعلات ومتغيرات، لا تسير كلها في الاتجاه الذي يريدون أو بالطريقة التي نتيج لهم إيقافها.

استمرار تعزيز نفوذ قوى خارجية داخل الإقليم:

لم تقضِ الثورات والاضطرابات العربية مباشرة، إلى تعزيز النفوذ الذاتي العربي، كما كان متوقعاً. فمظاهر الضعف وعدم الفاعلية بادية، وعلامات التأثير الدولي لا تزال باقية. والشاهد استهداف سلاح الطيران الإسرائيلي للأراضي السورية فجر 30 كانون الثاني/ يناير الماضي بالتنسيق مع واشنطن.

وإذ يبدو صحيحاً وصف النمط الذي أدارت به القوى الدولية التطورات في المنطقة خلال سنة 2012، بـ"النمط الانسحابي" أو "الإدارة الرخوة"، حيث لجأت واشنطن إلى توزيع "التوكيلات" على حلفائها الإقليميين وأحياناً الدوليين، للتعامل ميدانياً مع بعض الملفات الساخنة في المنطقة. بينما اكتفت هي بتقديم النصح والإسناد والدعم اللوجستي، وإعلان التأييد والتبريك للخطوات التي يقوم بها حلفاؤها... فاليمين متروك للسعودية (تحت عنوان المبادرة الخليجية)، وسورية متروكة لحلف

خليجي تركي متحمس مدعوم برئيس فرنسي يهوى المغامرة على ما يبدو. إلا أن كلّ ذلك لا ينفى أمرين مهمين:

أولهما: أن الولايات المتحدة تظل العنصر المشترك في حوارين يتوقف عليهما شكل التطورات في المنطقة، الحوار الأمريكي - الروسي بشأن سورية، والحوار الأمريكي - الإيراني (المفترض) في السنة الجارية.

وثانيهما: أنه حين يتعلق الأمر بالأمن الإسرائيلي يصبح الحضور الأمريكي في التفاصيل هو سيد الموقف؛ ولهذا ففي دولة مهمة لـ"إسرائيل" (كمصر) لا يزال أركان الإدارة الأمريكية على تواصل كامل مع جميع الأطراف الفاعلة في الساحة المصرية، منذ اليوم التالي لخلع مبارك وحتى يومنا هذا. وثمة ما يؤكد بأن الإدارة الأمريكية حاضرة بكثافة في كواليس العلاقة بين الإخوان والمؤسسة العسكرية، والشاهد أن واشنطن لم تفاجئ بالخطوات التي أقدم عليها الرئيس محمد مرسي في آب/ أغسطس من السنة الماضية، حين أقال كلاً من وزير الدفاع المشير طنطاوي، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان من مناصبيهما. بل خرجت تصريحات من قبل مسؤولين في البيت الأبيض تؤكد بأن واشنطن كانت على اطلاع كامل بتلك الخطوة.

المقصود مما تقدم، ومما له صلة بالقضية الفلسطينية، أنه في سياق عربي كهذا يصعب عدم الربط بين "شبكة الأمان العربية" التي ظلت قيد التنفيذ، وبين الضغوط التكتيكية التي مارستها وتمارسها واشنطن على السلطة الفلسطينية بعد خطوة الأمم المتحدة! وفي السياق ذاته لا يكون بعض الظن إثماً، بأن الدولة المصرية في ظلّ مرجعية الإخوان ليس لديها المناعة الكافية ضدّ الوقوع في الفخاخ الأمريكية - الإسرائيلية، من خلال الاضطلاع بدور وظيفي (سواء بقصد أو عن غير قصد) له علاقة بالتصور الأمريكي - الإسرائيلي لطريقة التعاطي مع حركة حماس، وكذلك بمسار العلاقة بين مصر وقطاع غزة في تلك المرحلة الانتقالية التي تمر بها المنطقة. لا سيّما وأن الاستقطاب الحاد، والاحتراب السياسي الذي تشهده الساحة المصرية، يجعل من أي نظام سياسي في مصر، أكثر انكشافاً أمام ضغوطات تمارسها قوة كبرى كالولايات المتحدة.

وفي هذا السياق نتعين الإشارة إلى أن واشنطن (ومعها تل أبيب) تبدو أكثر إدراكاً لحقيقة أن الطريق نحو "اعتدال" حماس ستكون طويلة، وأن عملية التحول التدريجي لها لكي تصبح "فاعلاً سياسياً طبيعياً وشريكاً مفاوضاً، برعاية دولية لحلّ الصراع الحالي" ستكون بطيئة وغير مؤكدة العواقب، ولن تتحقق في كلّ الأحوال إلا عبر توليها المسؤولية السياسية عن "دويلة غزة".

لأن إحدى نتائج السياسة المصرية الجديدة المتوقعة تجاه غزة، ستكون تغيير الوضع الوظيفي لحماس. حيث سيتم رفع الحصار عن غزة من الجانب المصري، وسيتم تأمين حدود مصر بالعمل على إغلاق الأنفاق، لكن ذلك سيكون مقابل إلغاء أو تأجيل الدور المقاوم لقطاع غزة لسنوات عديدة قادمة. وستعمل حماس على إحكام سيطرتها الأمنية أكثر على الفصائل الأخرى في غزة حتى لا تعطي ذريعة لـ"إسرائيل" بمهاجمة غزة، وهو ما قد يسبب إخراجاً لها ولقيادة مصر الجديدة.

بعبارة أخرى، ثمة ما يؤشر على أن "تدجين" حركة حماس قد لا يكون ممكناً (بحسب وجهة النظر الأمريكية - الإسرائيلية) دون تكريس الانقسام على طريق الانفصال. وبالتالي يمكن القول إن الخيار الاستراتيجي المفضل لحكومة نتنياهو، يبدو أنه المزج بين إطار ما قبل سنة 1967 وما بعد سنة 2005؛ دويلة شبه مستقلة في غزة مرتبطة بمصر.

إذ ترى "إسرائيل" أن الربط بين مصر وغزة يعدّ أخف الأضرار وطأة، بتوليها مسؤولية محدودة عن شؤون القطاع، بحيث تُقدم مصر عنواناً يمكن التفاوض معه، بدلاً من حماس التنظيم المكرس لتدمير "إسرائيل". بعبارة أخرى، تفضل "إسرائيل" أن تلتقي بحكومة، حتى ولو كانت عدائية، يمكن أن تجري حواراً معها، لأن الردع يكون فعالاً أكثر مع الدول منه مع تنظيمات أو حركات سياسية.

بيئة خصبة لنمو الصراعات وازدياد كثافتها:

فجرت الثورات العربية جملة التناقضات التي كانت كامنة في قلب المجتمعات العربية، ليطفو على السطح خليط من أنظمة قديمة، "فاعلون قدامى"، معرضة في أي لحظة لانفجار الأوضاع من الداخل، نظم أو أشباه نظم إسلامية (خليط من الحكم الإسلامي والعسكري) "فاعلون جدد"، اقتصادات ضعيفة، ضغوط ديموغرافية، صراعات طائفية ومذهبية على مستويات عدة، وتوترات داخلية مستمرة. ومن ثمّ تبدو الصورة العامة للمشهد العربي الراهن كالتالي: المشرق العربي يعاني وطأة المأزق الطائفي بعد الثورات. أما المغرب العربي فيبدو مرتيناً لصراعات ما دون الدولة، مما له علاقة بالنشاط المتزايد لتنظيمات القاعدة في تلك الساحات. وبين هذا وذاك ثمة محاولات حثيثة تجري لتحويل الصراع في المنطقة من صراع من أجل الحرية والاستقلال الوطني والعدالة والديموقراطية، وما يتبع ذلك من صراع ضدّ كل أشكال الاستغلال والتبعية (التي

يعد الاحتلال أشع تجلياتها) إلى صراع سني - شيعي، وإقامة حلف عربي أمريكي وإسرائيلي مباشر أو غير مباشر ضدّ إيران، وإلى صراع بين "الإسلام المعتدل" و"الإسلام الراديكالي". وإذ يبدو صحيحاً أن زيادة مستوى التنسيق بين قطر وتركيا ومصر، قد يدفع في اتجاه تبلور حلف سني آخر، لا يعدّ إيران بالضرورة هي العدو الوحيد أو الأخطر، بيد أن الحرص الخليجي بالمقابل على دعم التيار السلفي في مصر بالذات، يضعف أحد أضلاع هذا المثلث التنسيقي. ومؤخراً شاهد الجميع في مصر، كيف حرص مساعد رئيس الجمهورية عماد عبد الغفور (أحد رموز التيار السلفي) على حضور مؤتمر "نصرة الشعب الأهوازي" دون علم الرئيس مرسي. وقد تزامن تنظيم هذا المؤتمر مع زيارة وزير الخارجية الإيراني للقاهرة في كانون الثاني/ يناير الماضي.

والأهم من ذلك أن مفاعيل الأزمة السورية وارتداداتها على الساحة العراقية، تبدو أكبر من أن يتم محاصرتها أو تحجيمها من قبل عاصمتين (أنقرة والدوحة) تعدّان من أكثر الأطراف المتورطة في الساحة السورية.

الخلاصة إذن، أن ثمة مستويين لتلك الصراعات في المنطقة العربية، على صلة مباشرة بالقضية والحركة الوطنية الفلسطينية، وهما:

المستوى الأول: الصراع المذهبي التقليدي ما بين المعسكر السني والمعسكر الشيعي:

وترتبط مآلات وتداعيات هكذا فرز بمستقبل سورية ما بعد سقوط الأسد. على سبيل المثال، من غير المتوقع أن يفضي صعوداً إسلامياً سنياً في سورية، إلى انتهاء النفوذ الإيراني هناك بشكل كامل ونهائي. بل ستعتمد إيران إلى استخدام الورقة المذهبية السورية في صراعاتها ضدّ المعسكر الآخر، وكذلك سيزيد من حدة الصراع بالوكالة بين القوى الكبرى في إقليم المشرق العربي كله.

وفي سياقنا هذا، ربما تنشأ حالة من الصراع على مناطق النفوذ التقليدية، ومنها الموضوع الفلسطيني. وهو السيناريو الذي يربك قوى المقاومة الفلسطينية بوضعها على محك الاختيار ما بين الاعتبارات الأيديولوجية - الدينية، والاعتبارات العملية. خاصة، بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والذي لعب خلاله السلاح الإيراني دوراً مهماً في تحقيق مكاسب تكتيكية لصالح المقاومة بتهديدها للمرة الأولى قلب "إسرائيل" ومدنها الكبرى.

المشكلة هنا، أن البيئة العربية الجديدة، أفقدت قوى سياسية إقليمية وعربية (إيران - حماس - حزب الله) ميزة احتكار استخدام الخطاب الديني سياسياً. وهي الميزة التي وفرت لحماس ونظيراتها مبرراً أيديولوجياً قوياً للتحالف مع من يخالفونها في المذهب الديني، إلى جوار الاعتبارات العملية بالطبع.

أما وبعد صعود قوى إسلامية أخرى، تشاطرها الأيديولوجية والمذهب، فإن هكذا حركات تجد نفسها ممزقة ما بين الاعتبارات العملية التي تملّي عليها، الحفاظ على علاقات جيدة بكافة الأطراف عربياً وإقليمياً، واعتبارات الانتماء المذهبي السني، التي تفرض عليها اصطفاً إلى جوار القوى الإسلامية السنية، وابتعاداً عن حلفائها التقليديين من الشيعة (حزب الله وإيران). ولأن حسم هذه المعضلة ليس بالأمر السهل أبداً.

فقد اختارت خلال السنة الماضية اتباع سياسة الانتظار... انتظار تطورات جديدة قد يأتي بها الربيع العربي تحسم خياراتها وتنتهي حالة الارتباك التي تعيشها، وهي السياسة التي ربما تستمر معنا حتى نهاية سنة 2013، ما لم تحدث مفاجآت جديدة.

وفي هذا السياق، ثمة من يراهن على أن تواصل حماس مسيرتها في الابتعاد عن إيران والانضمام إلى محور الاعتدال، الذي بدا أن حماس قد تموضعت بالفعل بين صفوفه في السنة الأخيرة على وجه التحديد. لا سيّما وأن هذا المحور يريد حماس من دون أنياب ولا أظافر، ويريد إعادة صياغتها وتشكيلها كحركة سياسية، مرشحة لأن تكون "بديلاً" أو "شريكاً" في عملية التفاوض والسلام.

أكثر من هذا أن محور الاعتدال سئم من "مراوحة" حماس بين المحورين... السعودية كانت أكثر من واضحة وقاطعة في هذا المجال: إما نحن وإما إيران... أما قطر، فقد اتبعت دبلوماسية أكثر نكاء... هي تقترب من حماس من دون شروط مسبقة، ولكنها تسعى إلى جرّها للخروج تدريجياً من تحت "العباءة الإيرانية"، بل وتسعى إلى إيجاد "بنية تحتية" في قطاع غزة لتأييد التهذئة، وإنهاء خيار المقاومة المسلحة، ولعل زيارة أمير قطر للقطاع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي هي العنوان الأبرز لهذا المسعى.

حماس من ناحيتها تبدو في وضع صعب... هي بحاجة لإيران، لإدامة خيار المقاومة (ما كان لحماس أن تتوفر على هذه الترسانة من السلاح، وأن تحظى بكلّ هذا القدر المفاجئ من الخبرة والتدريب، لولا اصطفاها لسنوات طوال في محور طهران - دمشق - حزب الله) الذي نشأت عليه، واستمدت منه عناصر قوتها ونفوذها، وهي تفاخر به اليوم، بعد المواجهة في عدوان

"عامود السحاب" على قطاع غزة... لكنها في المقابل (أي حماس) ستجد صعوبة في إقناع المحور الآخر بالاستمرار في احتضانها ودعمها، لا سيما في ضوء تفاقم حالة الفرز والاستقطاب بين محورين إقليميين، الأول بقيادة السعودية وتتخرب فيه قطر بقوة، والثاني بزعامة إيران، وتتخرب فيه سورية وحزب الله بقوة.

عند هذا المفترق، تتصور حماس أنها يمكن أن تجد في "مصر تحت مرجعية الإخوان" ملاذاً آمناً، يمكنها من مقاومة الضغوط التي تتعرض لها من هنا وهناك، لجذبها إلى هذا المعسكر أو ذاك، وهي إذ تدرك الحدود المتواضعة التي تستطيع مصر أن تقدمها لها في ظلّ انشغالاتها الداخلية، فإن حماس تجنح للتهدئة "بشروط معقولة" وتميل للمصالحة (وفق منطق التوظيف السياسي) التي باتت مطلباً مصرياً حتى تتفرغ القاهرة لمواجهة تحدياتها الداخلية. وعند هذه النقطة تبدأ الرهانات الأمريكية على الدور الوظيفي الذي يمكن لمصر أن تلعبه، على النحو الذي سيقف الإشارة إليه.

المستوى الثاني: الصراع داخل نفس المعسكر الإسلامي:

ربما أتاحت الفوضى النسبية المصاحبة لـ"الربيع العربي" في عدد من الدول العربية، الفرصة لتنظيمات "السلفية الجهادية"، و"الجهادية التكفيرية" لكي تجد لنفسها موطئ قدم في تلك الساحات. حيث أتاح عدم استقرار الأنظمة الجديدة، وتفكيك أجهزة الأمن (أو إصابة بعضها بالشلل المؤقت) مجالات مفتوحة وفرت مخبأً ونشاطاً لتلك الخلايا، لا سيما مع الإفراج عن بعض أو كلّ سجنائها.

وفي شبه جزيرة سيناء، أدى فتح مخازن أسلحة الجيش الليبي إلى انتعاش مسارات تهريب السلاح عبر صحاريها إلى قطاع غزة، والأرجح أن تلك التنظيمات قد حازت جراء ذلك على التسليح الذي يمنحها فرصة العودة لاستئناف نشاطها من جديد.

والمتمثل في مقطع الفيديو الذي بثه تنظيم "مجلس شورى المجاهدين السلفي - أكناف بيت المقدس" المتواجد في سيناء، ليعلن من خلاله تفاصيل عملية استهداف الدورية الإسرائيلية في 2012/6/18 على الحدود بين مصر و"إسرائيل"، يدرك أن سيناء أضحت الساحة الأهم لمثل تلك التنظيمات لكي تمارس نشاطها.

فمن ناحية، يعد هذا الفيديو الثاني من نوعه، منذ أحداث الثورة المصرية، حيث سبق لتنظيم الجهاد أن أذاع في مقطع آخر تفاصيل عمليات تفجير خطوط الغاز المصدر لـ"إسرائيل". ومن

ناحية أخرى فإن الدافع الأساسي وراء تشكيل "مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس" يتمثل (بحسب ما ورد في الفيديو المذكور) في فتح جبهة جديدة مع "إسرائيل" من خلال الحدود المصرية. ومن ناحية ثالثة، فإن نجاح عملية "إيلات" في آب/ أغسطس 2011، والتي أظهرت قدرة تلك التنظيمات على تنسيق عمليات مشتركة بين مجموعات فلسطينية ومصرية، قد يغري تلك التنظيمات بتكرار تلك التجربة في المستقبل.

والمشكل هنا أن تلك المعطيات تصطدم وحقيقة أن البعد الأمني بات يلعب دوراً حاسماً في العلاقات المصرية - الإسرائيلية، بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير. فكل ما يهم السلطات الإسرائيلية هو الوضع الأمني، وعليه فأى تدهور في العلاقات السياسية، مع أهميته، سيبقى مقبولاً من قبل "إسرائيل" ما دام لم يمسّ البعد الأمني.

وعليه، فالمتوقع على ضوء استمرار المشكلة الأمنية عالقة هناك، حدوث أحد احتمالين هما:
الاحتمال الأول: أن تتدخل "إسرائيل" بشكل مباشر، لردع نشاط تلك الجماعات على حدودها، مرتكزة على حقها في الدفاع عن نفسها.. بما يستنزف جولة جديدة من الصراع مع مصر وينهي معاهدة السلام معها. بيد أن هذا السيناريو شبه مستبعد، على ضوء سياسة ضبط النفس التي ألزمت "إسرائيل" نفسها بها، أملاً في الحفاظ على السلام الهشّ مع مصر. والأهم من ذلك أنه يصطدم مع الرهانات الأمريكية - الإسرائيلية، بشأن الدور الوظيفي الذي يمكن أن تلعبه مصر، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

الاحتمال الثاني: وهو المرجح بدرجة ما، وفيه يتم البناء على الثقة المتبادلة بين مصر في ظلّ قيادة الإخوان وحركة حماس، بحيث تلجأ المؤسسة الأمنية المصرية إلى استخدام ورقة التعاون والتنسيق الأمني مع حركة حماس في قطاع غزة، ليشمل ملفات الأمن الحدودي بين مصر والقطاع، والعمل المشترك على تحجيم نشاط جماعات السلفية الجهادية، والجهادية التكفيرية، التي باتت تمثل تهديداً لمصالح كلا الطرفين.

سقف منخفض لحدود تأثير الرأي العام:

لا جدال في أن أحد أهم منتجات "الربيع العربي" تمثلت في عودة الجماهير كفاعل مهم، يحسب صانع القرار له حساباً. ولكن بأي معنى!؟

فالكثير من الأدبيات النظرية ذات الصلة بديناميكيات التغيير في السياسة الخارجية، تؤكد أن حدوث تحول شامل في اتجاهات أو معتقدات الجمهور العريض داخل الدولة، يحفز على تغيير السياسة الخارجية إزاء قضية ما.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد دليل على أن التوجهات الشعبية العربية ستتغير إزاء القضية الفلسطينية، إلا أن مستوى التفاعل الشعبي مع القضية، قد تراجع إلى حدّ ما؛ ما يعني أن إمكانات حدوث تحولات حقيقة محمولة على الضغط الشعبي أو الرأي العام، هو أمر بعيد عن نطاق التوقع.

حيث أسهم تعثر المراحل الانتقالية في مختلف دول "الربيع العربي" بشكل واضح في إلهاء الجماهير وانغماسها في المشكلات الاقتصادية والأمنية الطاحنة. كما أحدث خللاً كبيراً في خريطة القوى السياسية الداخلية، وانعكس سلباً على الحركات الشبابية الثورية، مما حجّم من قدرتها وساعد بشكل كبير على أفولها، أو انحسار نطاق تأثيرها على أقل تقدير.

والأنكى، أن الاستقطاب الحاد، والاحتراب السياسي في الساحة المصرية، تسبب في انزلاق بعض القوى نحو المحذور سياسياً، من خلال الاستخدام السلبي للورقة الفلسطينية، بهدف النيل من الخصم السياسي، حيث أصبح، من هذه الزاوية، النيل من حركة حماس وتشويه صورة الفلسطيني بشكل عام، هدفاً مباحاً (لدى العديد من معارضي الإخوان) طالما أنه سيفضي في نهاية الأمر إلى النيل من الإخوان أمام الرأي العام المصري.

وفي هذا السياق أُلصقت العديد من التهم جزافاً بالفلسطينيين، حتى وصل الأمر بإحدى محطات التلفزة في مصر إلى الإدعاء بأن مصادر في جهاز الأمن الوطني المصري قد أفادت برصد الجهاز لعبور سبعة آلاف عنصر من كتائب القسام إلى سيناء من خلال الأنفاق، ومنها إلى القاهرة للإسهام في دعم عناصر الإخوان في تأمين قصر الاتحادية!

ولا شك أن تلك الحملات الإعلامية قد انطلت على عدد غير قليل من الرأي العام المصري، ورجل الشارع البسيط، وربما يتطلب الأمر من هذه الزاوية، أن تسارع حركة حماس إلى الانخراط في حملة علاقات عامة، تتواصل من خلالها مع العديد من القوى السياسية في الساحة المصرية، بهدف توضيح الصورة، وشرح مخاطر هذا الانفلات الإعلامي على القضية الفلسطينية، وكذلك على العلاقة بين الشعبين الشقيقين.

خاتمة:

تبدو سنة 2013 بالنسبة للقضية والحركة الوطنية الفلسطينية، بمثابة مفترق طرق، بين إعادة إنتاج المسار السابق، أو شقّ مسار سياسي ونضالي جديد.

المُعطى العربي في هذا السياق لا يدفع في اتجاه تجاوز المسار المعتمد منذ أكثر من عشرين عاماً. فهو من ناحية، لا يمنح السلطة الفلسطينية سوى أحد خيارين: إما الاستمرار في سياسة تقطيع الوقت وشرائه، وتسويق الأوهام من جديد. أو التورط بأحد أمرين: أولهما، فتح الطريق أمام الخيار الأردني من دون القدس وعودة اللاجئين، وثانيهما، القبول بالتسوية الانتقالية، أي الدولة ذات الحدود المؤقتة.

ومن ناحية الأخرى، يتساقط المعطى العربي مع "حماس الحكومة والسلطة - في غزة" ويوفر حاضنة لها. بيد أنه لا يمنح "حماس الهوية والمشروع والدور" إلا أحد أمرين: إما المضي قدماً على طريق التدجين، من باب "حماس السلطة"، أو ممارسة سياسة الانتظار على أمل أن تأتي الأواخر بما لم تأت به الخوالي.

ومن ناحية ثالثة، لا تبدو الأجواء العربية ضاغطة في الاتجاه الذي يدفع نحو تفكيك الحركة الوطنية الفلسطينية لتناقضاتها الداخلية، بل أقصى ما يقدمه على صعيد المصالحة لا يتجاوز (وفق أفضل السيناريوهات) حدود تحويل الوضع الفلسطيني من الانقسام إلى التوافق على إدارته.